الأمم المتحدة

A/73/86–E/2018/68

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٢٠ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٨
٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ – ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨
البند ٦ من جدول الأعمال
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

موجز أعدّته رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، بما يشمل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ٢٣–٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨)

أولا – مقدمة

١ – عُقد المنتدى الثالث المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، الذي دعت إلى عقده السيدة ماري شاتاردوفا (تشيكيا)، رئيسة المجلس، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في الفترة الفاصلة بين ٢٣ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وتضمّن المنتدى، بما في ذلك الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز، مستوى من الانخراط والمشاركة غير المسبوقَين من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة. وحضر المنتدى ستة وثلاثون من الوزراء ونواب الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين، وهو ما يمثل رقما قياسيا منذ إنشاء المنتدى. واجتذب المنتدى أيضا مجموعة متنوعة جدا من الجهات المشاركة من قطاع الاستثمار، بما في ذلك المصارف التجارية الرئيسية ومديرو الأصول والمصارف الإنمائية.

٢ – وعلى العموم، اتسمت مناقشات المنتدى بتوجهات طويلة الأجل، وبتركيز شديد على أضعف البلدان وأشدها حساسية إزاء المخاطر النُّظمية. ونقل المنتدى رسالة شاملة مفادها أنه ينبغي للجهات المقررة للسياسات الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي في مواجهة التحديات وأوجه الضعف البنيوية المتجذرة التي لها صلة بتمويل أهداف التنمية المستدامة. واعتمد المنتدى بتوافق الآراء مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. وتتضمن الوثيقة الختامية إجراءات حاسمة سيتم تنفيذها والاستفادة منها في مجمل عملية متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها بشكل عام في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

* A/73/50.

220618 110618 18-08335 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – افتتاح المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية

٣ – افتتحت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتدى الذي استهل أعماله ببيانات أدلى بها رئيس الجمعية العامة، والأمين العام (عبر رسالة بالفيديو)، ونائب الأمين العام.

٤ – ورحّبت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتّقدم المحرز في جميع مجالات العمل التي تضمنتها خطة عمل أديس أبابا، ودعت المجتمع الدولي إلى الانتفاع بالانتعاش في الاقتصاد العالمي، والتصدي للمخاطر الناجمة عن الأزمات والصدمات. وشددت على أهمية الوفاء بالالتزامات، واتخاذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع، بوسائل منها وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، تكون مشفوعة بخطط طويلة الأجل لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وهذا الاستثمار يجب أن يكون مستداما وشاملا للجميع، مع الحرص على عدم ترك أي أحد خلف الركب، وأن تستفيد منه أيضا أشد البلدان احتياجا. وفي هذا الصدد، وفر المنتدى منبرا حيويا لتيسير تبادل المعارف فيما بين الدول والجهات الشريكة في التنمية.

٥ – وأشار رئيس الجمعية العامة إلى ضرورة الارتقاء بالاستثمارات والتمويل والشراكات بما يتفق والرؤيةَ الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠ ولجدول أعمال أديس أبابا. بيد أن معدل التقدم الحالي ليس كافيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. فالتغلب على الثغرات التمويلية أمر ضروري جدا، وكذا الجهود المبذولة لحشد جميع وسائل التنفيذ. وبدلا من ”إغداق المال على المشكلة“، أوصى رئيس الجمعية بتوخي نهج يتسم بمزيد الاستراتيجية والتوجّه نحو تحقيق الأهداف، مع الاستنارة بخطة عمل أديس أبابا في هذا المضمار. ويشكّل المنتدى حيزا هاما لتقييم التقدم، وتبادل الخبرات، وترجمة الالتزامات إلى أفعال، والتعمق في التماس الحلول لضمان التنفيذ. وبهدف تعزيز الجهود الجماعية المتعلقة بالاحتياجات التمويلية الملحة، أعلن رئيس الجمعية أنه سيقوم باستضافة حدث رفيع المستوى بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٦ – وأكد الأمين العام، في كلمة بالفيديو أمام المنتدى، أنه لا يمكن التغلب على التحديات التمويلية بمعزل عن غيرها. وشدّد على ضرورة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، مع التشجيع على ريادة الأعمال والتجارة الحرة والعادلة. وأضاف أنه ينبغي توسيع نطاق تعبئة الموارد الوطنية من خلال ضمان الإصلاح الضريبي والإدارة الرشيدة. ويتحتم على المجتمع الدولي مكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة. ويجب على الحكومات والشركات التجارية أن تعمل في شراكة لحشد رؤوس الأموال اللازمة. وأعلن الأمين العام عن قراره استضافة اجتماع رفيع المستوى بشأن بالتمويل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بغية تشجيع القيادات في العالم وجميع الجهات الشريكة على اتخاذ ما يلزم للاستثمار في مستقبل مستدام ومزدهر للجميع.

٧ – وأكّد نائب الأمين العام على أنّ القيادة والملكية والتنفيذ على المستوى الوطني هي أمور تقع في صميم خطة ٢٠٣٠، وأن تعبئة الموارد المحلية أمر أساسي فيها. وأوضح أنّ المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت أمرا بالغ الأهمية، وأنّه من دواعي القلق أن تكون هذه المساعدة قد توقفت بالنسبة لبعض البلدان الأكثر ضعفاً. لذا، لا بد من تكثيف الجهود الدولية لدعم الاستثمار في البنية التحتية، وأيضا لمكافحة التهرب الضريبي، وغسل الأموال، والتدفقات المالية غير المشروعة. وأفاد بأنّ هناك حاجة أيضاً إلى تغيير العقلية والتوسع في الابتكار، سواء من أجل دعم الاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية المستدامة أو من

أجل تحرير الموارد للبلدان التي تعاني من أزمات وصدمات. وأبلغ نائب الأمين العام المشاركين في المنتدى أن حضور الأمم المتحدة القُطري والإقليمي قد بات يحسّن الاتساق من أجل تحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع، بما يتماشى مع رؤية الأمين العام الإصلاحية الشاملة.

ثالثا – الكلمة الرئيسية والكلمات الخاصة

٨ – ألقى دونالد كابيروكا، الممثل السامي لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي والرئيس السابق لمصرف التنمية الأفريقي، كلمة رئيسية. وقال إن المجتمع الدولي، بإقرار خطة عام ٢٠٣٠، يكون قد تجاوز الفجوة بين الشمال والجنوب نحو تبني رؤية تعددية متعددة الأقطاب للتحديات العالمية الماثلة أمام التنمية المستدامة، وتوفير الموارد اللازمة للتغلب عليها. وستظلّ للمساعدة الإنمائية الرسمية أهمية في هذا السياق، ولكنها يجب أن تكون مساعدة ''ذكية''. وفي هذا الصدد، أوصى السيد كابيروكا بإدراج الهشاشة في صلب مناقشات المنتديات المقبلة، وغيرها من الأحداث المتصلة بالتمويل. وأكّد على وجود فرصة سانحة حاليا في الاقتصاد العالمي لحشد موارد كبيرة من العديد من الجهات الفاعلة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وذلك لا يستلزم فحسب المزيد من القدرات على الصعيد الوطني، ولكنه يتطلب أيضا التزاما واضحا من جانب المجتمع الدولي بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. ولذلك، فإن تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف والابتعاد عن السياسات الوطنية ذات المحصلة الصفرية كفيل أن يؤدي إلى تحفيز السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠.

٩ – وألقى السيد سلطان بن سعد المريخي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في قَطر، كلمة خاصة لإطلاع المشاركين على نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي نظمته دولة قَطر بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وتمخض المؤتمر عن ''رسائل الدوحة'' التي تهدف إلى تعزيز الاتساق والتعاون في سبيل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وتؤكد الرسائل أهمية تلبية الاحتياجات التمويلية الضخمة لأهداف التنمية المستدامة من خلال مزيج من جميع الموارد المتاحة. ولا ينبغي أن تكون تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية طويلة الأجل على حساب تلبية الاحتياجات العاجلة القصيرة الأجل. ولدى مصارف التنمية الوطنية، وكذلك التمويل المختلط، إمكانات قوية لمعالجة أوجه النقص في التمويل الحالي. ويبقى التعاون الإنمائي الدولي ضرورياً لدعم من هم في أمس الحاجة إليه ولأشد الفئات تخلفا عن الركب. كما أن إشراك جميع الأطراف المعنية أمر بالغ الأهمية.

رابعا – منظورات مستمدة من تقرير عام ٢٠١٨ الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية

١٠ – قدم كل من السيد ليو زنمين، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، تقرير فرقة العمل لعام ٢٠١٨. وبعد أن لاحظ السيد ليو تباين المشهد في الاقتصاد العالمي، أشار إلى أنّ معظم أنواع تدفقات التمويل الإنمائي قد ازداد، ولكن المخاطر العالمية لا تزال مرتفعة. أما زيادة أسعار الفائدة، ومواطن الضعف المتعلقة بالديون، واعتماد سياسات التقوقع، فهي أمور قد تعرقل التقدم. ويجب أن تكون حوافز القطاع المالي ذات توجهات طويلة

الأجل، ومتوائمة مع التنمية المستدامة. وأوضح أنّ الاهتمام المتزايد بالاستثمار المستدام محلّ ترحيب، ولكن هذه المخاطر بحاجة إلى مزيد من الاهتمام. وأكد على أن السياسات والخطط ومجموعات المشاريع يجب أن تسترشد باستراتيجيات تمويل وطنية متكاملة، تتجاوز الدوائر السياسية. وستواصل فرقة العمل العملَ على أطر واستراتيجيات التمويل في تقريرها لعام ٢٠١٩، وستقوم بتحليل الإجراءات الوطنية والبيئة التمكينية العالمية اللازمة لتيسير الاستثمار الطويل الأجل. ويظل التمويل العام ضروريا وليس من قبيل المبالغة التأكيد على أهمية الوفاء بالالتزامات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛ ومن المهم أيضا توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، يكتسي التمويل الجيد المختلط والخاص أهمية، ولكن الأولويات الإنمائية الوطنية هي التي ستحدد أي نماذج التمويل وأيّ الجهات الفاعلة المعنية هي الأقدر على إدارة المخاطر وتوفير الخدمات.

١١ - وفي رسالة بالفيديو أمام المنتدى، قال السيد روبرتو أزيفيدو، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، إنّ التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية يشكلان موردَين هامَّين لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد ساعد انفتاح الاقتصاد العالمي على الارتقاء بمستوى معيشة البلايين من البشر، حيث ازدادت حصة البلدان النامية من التجارة العالمية ازديادا كبيرا في العقود الأخيرة. وتتنامى التجارة حاليا بوتيرة مطردة، الأمر الذي من شأنه يدعم النمو الاقتصادي العالمي وأن يسهم في القضاء على الفقر. وأوضح السيد أزيفيدو أنّ هناك خطرا محتملا في أن يتقوض هذا النمو بالنزعة الحمائية الأخيرة والمتزايدة. فبدلاً من تصعيد التوترات، ينبغي حل النزاعات بصورة بناءة. ومنظمة التجارة العالمية هي الآن بصدد تحقيق نتائج استجابة لمطالب الأعضاء، بما في ذلك إبرام اتفاق تيسير التجارة، وإلغاء إعانات التصدير الزراعي. وهي مستمرة في معالجة القضايا المستجدة والراهنة، كالأمن الغذائي؛ والإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، وسد الثغرات في التمويل التجاري، التي تطال الأطراف الصغيرة أكثر من غيرها.

١٢ - وأكد السيد أكيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أهمية تصنيف العناوين الرئيسية العالمية المتعلقة بتمويل التنمية، مشيرا إلى أن الواقع ”في الميدان“ متنوّع ومعقّد. وأشار إلى أن فرقة العمل، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، ينبغي أن تفكر في الطريقة الكفيلة بأن تعكس أعمالها المتعلقة بالتمويل واقع الأفراد وتخاطبهم. وينبغي تقديم التوصيات بطرق تمكّن الجهات المستخدمة من اتخاذ قرارات أفضل. أمّا التركيز على التغير التكنولوجي السريع، وما يرافقه من تحديات، فهو من خيارات الارتباط بالمشاغل اليومية. وتدور في أذهان الجمهور أسئلة صعبة حول فقدان الوظائف، والسياسات المالية والضريبية التي تحابي رأس المال على حساب العمل. وأوضح السيد شتاينر أنّ هناك فرصة أخرى للمعالجة العملية لقضايا السكان ومشاغلهم تتمثل في مسألة التقلّب - سواء بسبب النزاعات أو الضعف الاقتصادي أو الصدمة البيئية. وينبغي إعداد أدوات ترتبط ارتباطا أفضل بتلك الحقائق. وفيما يتعلّق بالتمويل المستدام، ينبغي الابتعاد عن الحديث عن إيجاد رؤوس الأموال اللازمة إلى الحديث عن المواءمة وجذب رأس المال الحالي إلى حيث تشتد الحاجة إليه. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في اختبار الأفكار الجديدة وتيسير أفضل الممارسات في عمله على أرض الواقع.

١٣ - وحذّر السيد موخيسا كيتويي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من أن الانتعاش الاقتصادي المسجل في الآونة الأخيرة قد لا يشير إلى تحسن مطرد على المدى المتوسط، وشدّد على الأهمية المستمرة لتعددية الأطراف القوية. وقال إنّ تزايد النزعة الحمائية واستفحال العجز عن العمل في أجزاء من الخطة التجارية هما من الأمور التي تبعث على القلق. وينبغي للمجتمع الدولي أن

يستفيد من المجالات التي تشهد تقدما، مثل التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، لا ينبغي لعملية التشغيل الآلي واعتماد الروبوتات أن تحجب التحديات والفرص المرتبطة بالاقتصاد الرقمي. وأخيرا، شدد السيد كيتوبي على ما أصبحت تكتسيه الديون في البلدان النامية من أهمية متزايدة، بما في ذلك ارتفاع ديون الشركات في البلدان المتوسطة الدخل التي ستنتقل إلى الميزانيات العامة في حالة حدوث أزمة. وأوصى بإحياء المناقشات بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية.

١٤ - ولاحظ السيد تاو جانغ، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، أن الظروف في بعض الاقتصادات الناشئة قد أصبحت أكثر تحديا، لا سيما بين مصدري السلع الأساسية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن نسق النمو سيضعف في العديد من البلدان النامية في السنوات الخمس المقبلة، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على أهداف التنمية المستدامة. والعديد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان النامية بصدد مراكمة المزيد من الديون. لذلك، ومن أجل معالجة مشاكل الديون، يجب على المقترضين تعزيز القدرات والتركيز على المشروعات ذات المردود الواقعي وتحسين تعبئة الموارد المحلية. وينبغي للمقرضين أن يقيّموا تأثير القروض الجديدة على حالة الديون، وينسّقوا بشكل أكثر فعالية مع المقرضين الرسميين، من بين أمور أخرى. وأوضح أنّ صندوق النقد الدولي ملتزم بالعمل بشكل وثيق مع أعضائه لتعزيز النهج الذي يتبعونه في إدارة الديون. وشدد السيد جانغ على ضرورة التركيز على التنويع، لا سيما بين مصدري السلع الأساسية، فضلا عن تطوير النظام المالي وبيئة الأعمال وريادة الأعمال ورأس المال البشري.

١٥ - وأشار السيد محمود محيي الدين، نائب الأول لرئيس خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، بمكتب الأمم المتحدة للعلاقات والشراكات التابع لمجموعة البنك الدولي، إلى حزمة التدابير الهامة لزيادة رأس المال المتفق عليها في اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٨ للبنك الدولي، وذلك باعتبارها مثالا جيدا لكيفية عمل المجتمع الدولي معا من خلال النظام متعدد الأطراف دعما لخطة عام ٢٠٣٠. ولا تتعلق الأهمية بحجم الزيادة، بل بالأحرى بالموارد الإضافية التي يمكن أن توفرها. وسيؤدي تأثير هذه الزيادة إلى دفع عجلة التقدم في البلدان المنخفضة الدخل والدول الهشة، وأيضا إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والشراكات مع القطاع الخاص. وأوضح السيد محيي الدين أنّه لا بد من التعجيل بالتقدم في تعبئة الموارد المحلية؛ وأنّ العمل المشترك بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة من أجل التشجيع على تحسين تحصيل الضرائب والإنفاق العام على الصعيدين الوطني والمحلي هو عمل بالغ الأهمية. وقال إن تراكم الدين العام يستحق اهتماما أكبر، لأن تأثيره المحتمل يمكن أن يكون أسوأ حتى من عواقب الأزمة المالية العالمية على البلدان النامية. ولذلك فإن بذل العناية الواجبة في قرارات الإقراض، والمبادئ السليمة للتمويل المستدام، وخطط الطوارئ لإعادة هيكلة الديون، هي مجالات عمل هامة.

١٦ - وتكلّمت السيدة شمشاد أختار، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، باسم خمس لجان إقليمية، فقالت إنّ هناك مخاوف على الصعيد الإقليمي بشأن تأثير الارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة وزيادة التقلبات. وقالت إنّ ديون الشركات مرتفعة أيضا في العديد من الأسواق الناشئة، وإنّ هناك تباطؤ في الإنفاق على البنية التحتية في بعض البلدان نتيجة للمخاوف المتعلقة بالديون. وقالت إنّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص مهمة للبنية التحتية، وإنّ العمل يجري تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية في كل منطقة من المناطق. والطلب على الخبرات وبناء القدرات في هذا المجال مرتفع، وذلك لأن المعاملات وحدها يمكن أن تكون معقدة للغاية وغالباً ما يكون هناك نقص في الثقة

بين النظراء. ولا يقتصر التحدي الذي تواجهه السياسات المالية على توليد المزيد من الإيرادات الضريبية فحسب، بل يشمل أيضا تقاسم عائدات النمو بشكل أكثر إنصافاً، وهو جزء كبير من العمل الذي تقوم به اللجان الإقليمية دعماً لأعضائها. كما أثارت فرقة العمل مسألة الفوائد المحتملة من المنظمات الإقليمية المعنية بالضرائب، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد شرعت في العمل ضمن هذه المجال.

خامسا – اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ١

١٧ – أكد السيد نيفين ميميكا، مفوض التعاون والتنمية على الصعيد الدولي بالمفوضية الأوروبية، التزام الاتحاد الأوروبي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأبرز تعهده الوشيك للصندوق المشترك الجديد لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على ثلاث أولويات. أولاً، ينبغي لشركاء التنمية الوفاء بأهدافهم فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، لأنّ ذلك أمر حاسم بشكل خاص لأقل البلدان نموا والدول الهشة. ثانياً، ينبغي زيادة استثمارات القطاع الخاص وتوجيهها إلى حيث تشتد الحاجة إليها. ثالثًا، يجب دعم تعبئة الموارد المحلية، باستخدام نهج يركز على مبدأ ”جمع المزيد، والإنفاق بشكل أفضل“ وكذلك بالجهود المبذولة لوقف التهرب الضريبي وتجنب الضرائب، وأيضا لوقف التدفقات المالية غير المشروعة. وتركز المفوضية الأوروبية على تنمية القدرات وعلى الاستثمار الموجه. وتجمع خطتها الاستثمارية الخارجية الجديدة بين الضمانات المالية المرنة والمساعدة الفنية والتوجيه السياساتي من أجل تحسين مناخ الاستثمار ودعم المشاريع القابلة للاستمرار؛ وقد خصصت المفوضية حوالي ٩٠٠ مليون يورو لعمليات التمويل المختلطة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأشار السيد ميميكا إلى صدور التقرير الذي يتناول ”الاستثمار في التنمية المستدامة“، ويشرح كيف ينفذ الاتحاد الأوروبي خطة عمل أديس أبابا في إطار استراتيجية مشتركة.

١٨ – وعرضت السيدة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي في مصر، موجزا لمختلف الإصلاحات الجارية لجذب الاستثمار المستدام وتعبئة الموارد من أجل تطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة. وأوضحت أنّ تمكين النساء والشباب يشكل عنصراً مشتركا بين جميع الإجراءات. وتقوم مصر بإصلاحات رئيسية في السياسات والمؤسسات من أجل خلق فرص عمل مستدامة وتعزيز ريادة الأعمال. وتتمثل إحدى الركائز الأساسية لهذه الإصلاحات في تعزيز الحوكمة من خلال سياسات لمكافحة غسل الأموال والفساد. وتسعى الإصلاحات إلى تيسير فرص الوصول بشكل أكبر إلى التمويل البالغ الصغر، وإلى الرهون العقارية والنظام المالي بشكل أعم، مع إعطاء الأولوية لأن يكون البشر في صميم النظام. ويجري تنفيذ هذه الإصلاحات بالموازاة مع البرامج الاجتماعية، من قبيل التحويلات النقدية المشروطة وبرامج التغذية المدرسية، وذلك من أجل بناء القدرة على التكيف مع الآثار السلبية.

١٩ – وأبرز السيد محمد عاصم، وزير الشؤون الخارجية في ملديف، أهمية المنتدى، لا سيما في دعم النمو المستدام في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إنّ ملديف تسعى إلى تعزيز السياسات والجهود لتعبئة الموارد، ولكنها تواجه قيودًا ومعوقات. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في تعزيز بيئة عالمية مواتية، خاصة فيما يتعلق بشروط الإقراض، تتيح تحسين فرص تحقيق الدول الجزرية الصغيرة النامية

لأهداف التنمية المستدامة. وأوضح أنّ انعدام المساواة ما زال يشكل عائقا رئيسيا أمام القضاء على الفقر، وأنّ التعاون الدولي والنظام التجاري المتعدد الأطراف يكتسيان أهمية حاسمة بهذا الشأن. ومن أجل تفعيل التغييرات التحويلية المطلوبة لاجتذاب الموارد الضرورية، لا بد للقطاع الخاص من القيام بدور أكبر، وللقطاع العام من تحسين الجهود لتحفيز مساهمات القطاع الخاص.

٢٠ - وأشار السيد أوليكساندر دانيليوك، وزير المالية في أوكرانيا، إلى أن هناك أكثر من ١,٦ مليون من المشردين داخلياً في البلد، مما أوجد طلباً غير متوقع على الموارد الوطنية. وقد سجّل التضخم مؤخرا ارتفاعا حادا فيما انخفضت قيمة العملة الوطنية ثلاث مرات. وقد برزت هذه العوامل وغيرها لتشكل قيودا رئيسية على قدرة البلد على تمويل أولوياته الإنمائية. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في تنفيذ تدابير لمكافحة الفساد يقوم المجتمع المدني بدور رئيسي فيها. كما استحدثت الحكومة إصلاحات هيكلية في مجالات الصحة والطاقة والتعليم، وهناك ميزانية وآليات رصد قائمة من أجل دعم تنفيذها. وتم إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد الداخلية، بسبل منها نظام الضرائب الوطني والحلول التكنولوجية. وقد بينت هذه التجربة أنّ الإصلاحات يجب أن تتم عاجلا وليس آجلاً، وأنّ العمل بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الدولية أمر حاسم، ولكنه غير كاف، إذا لم تكن الإرادة والقيادة الوطنية ممسكة بزمام الأمور.

٢١ - وقالت السيدة كارين فينكلستون، نائبة الرئيس المعنية بالشراكات والاتصالات والتوعية بمؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، إنّ اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٨ شكلت حدثا تاريخيا، وإنّ زيادة رأس المال المتفق عليها سوف تتيح العمل عبر الشراكات العامة والخاصة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويعمل البنك الدولي الآن على دعم البلدان النامية في مواجهة تحديين: ارتفاع الدين العام وتعبئة الموارد المحلية. وينبغي لهذه الجهود أن تُستكمل بتعبئة جهود القطاع الخاص، من خلال الاستفادة من الأموال المحدودة التي يرصدها البنك للموارد من الأسواق. وأوضحت السيدة فينكلستون أنّ سياسات البنك تساعد البلدان على تقليل المخاطر وذلك بوضع سياسات وإصلاحات استثمارية، والحد من الإعانات وإنشاء الضمانات. ويعكف البنك، من أجل تقييم عمله، على تطوير أدوات لقياس تأثير الاستثمار الخاص في البلدان.

٢٢ - وأبرز السيد نوربرت بارتل، سكرتير الدولة للشؤون البرلمانية لدى الوزير الاتحادي للتعاون الاقتصادي والتنمية بألمانيا، الخطوات التي اتخذتها ألمانيا من خلال مجموعة العشرين ومنابر الاتحاد الأوروبي لدعم شركائها في تحقيق التنمية المستدامة. وتعد التعديلات الجارية على النظام المالي والتجاري العالمي عناصر أساسية في هذا العمل. والإصلاحات الهيكلية ذات أهمية حاسمة، وكذا الجهود المبذولة لزيادة القدرة على التكيف مع المخاطر المناخية والصدمات الأخرى. وأشار السيد بارتل إلى أنّ ألمانيا تسعى لتجنب العواقب السلبية الناجمة عن أثر أدوات التمويل والتفاعل بين هذه الأدوات. ولا ينبغي أيضا لرأس المال المستثمر في التنمية المستدامة أن يؤثر سلبا على القدرة على تحمل الديون. وشدد على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية ودورها الحافز في تعبئة الموارد. وقال إنّ إنشاء الشراكات الجديدة يشكل أيضا أولوية، حيث يعد التحالف العالمي لتيسير التجارة وشراكة مجموعة العشرين مع أفريقيا مثالين مفيدين. واختتم بالقول إنّ المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى يستطيعان المساعدة في تعزيز الرؤية الدولية المشتركة لخطة عمل أديس أبابا.

٢٣ - وأقر السيد سومشث إنتثامث، نائب وزير الصناعة والتجارة بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بأهمية خطة عمل أديس أبابا، وأبرز التحديات التي تواجه العديد من البلدان النامية، بما في ذلك البلدان

التي تعاني من حالات ضعف في القضاء على الفقر. ودعا شركاء التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وأكد على ضرورة أن يعمل المدينون والدائنون عن كثب مع البلدان النامية من أجل تحقيق القدرة على تحمل الديون في المدى البعيد. وشدد على أهمية تنفيذ إصلاحات سياساتية على الصعيدين الدولي والوطني من أجل دعم البلدان خلال الفترة الانتقالية. وأفاد السيد إنتشامث بأنّ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعمل على اتخاذ إجراءات للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً؛ وبأنّ مركزها ستحدده لجنة السياسات الإنمائية خلال الاستعراض القادم.

٢٤ - وأشارت السيدة إليسا غولبيرغ، مساعدة نائب وزير السياسات الاستراتيجية بوزارة الشؤون العالمية في كندا، إلى أنّ المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية يشكل محفلا مثاليا لجمع الجهات الفاعلة جميعا من أجل مناقشة تحديات تعبئة الموارد التي تواجهها البلدان نفسها، وكذلك العقبات التي تعترض مشاركة أطراف أخرى. وأكدت على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً والبلدان الهشة، التي تشكل مسألة تعبئة الموارد الداخلية لديها تحدياً. وأوضحت أنّ على المانحين التقليديين مواصلة التفكير في المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة لتجميع الموارد والشراكات. وقالت إنّ التمويل المختلط ليس علاجا شافيا لجميع المشاكل، ولكنه يمكن أن يكون مفيدا في سياقات معينة. فاستخدامه ينبغي تحليله عن كثب باستخدام قاعدة أدلة قوية حتى يتسنى توجيهه إلى حيث تكون له الجدوى القصوى. ودور الحكومة رئيسي في الحد من مخاطر الاستثمار الخاص وخلق مناخ ملائم للأنشطة التجارية. والابتكار والإدماج مهمان للنمو والاستثمار، وينبغي دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين والتنوع الجنساني بشكل كامل في السياسات الإنمائية. وأوضحت السيدة غولبيرغ أنّ عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لاتخاذ الخطوات التالية ولمواصلة الاستفادة من التقدم المحرز.

٢٥ - وأوصى السيد بيو فينوبست، المدير العام المساعد للوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي، بإجراء استعراض مركَّز للدروس المستفادة من تمويل قطاعات محددة، إذا أريد إحراز تقدم. وفيما يتعلق بقطاع المياه، قال إن هناك مخاطر شتى تجعل الاستثمار الطويل الأجل أمرا صعبا. وقد أظهرت التجربة أن اتباع نهج منتظم متعدد القطاعات بشأن المياه، سواء كانت المياه وطنية أم عابرة للحدود، قد أدى إلى عمليات تمويل أفضل. وأوضح أنّ خيارات التمويل المختلطة غالبا ما تكون في مرحلة تجريبية وليست مصممة بما يكفي لجذب الاستثمار المناسب. ولاحظ أنّ المزايا النسبية التي تتيحها إدارة الثروات وإدارة صناديق المعاشات التقاعدية لا تنعكس بشكل جيد في مجموعات الاستثمار الحالية، وأنّه لا بد من دمج هذه المزايا على نحو أفضل دون إحداث تشويه لجوهر هذه المجموعات.

٢٦ - وأبرز السيد مفو باركس تاو، رئيس منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، أهمية التعاون بين الحكومات المركزية والسلطات المحلية، ولاحظ أنّ هذا التعاون ينبغي ألا يستند إلى آليات النقل فحسب بل أيضًا على إنفاق أكثر فعالية تماشياً مع الحقائق المحلية. وأوضح أنّ تزايد أوجه التفاوت بين المناطق والأقاليم يدفع ببعض المناطق والمجموعات السكانية داخل البلدان نحو التهميش.

٢٧ - وخلال المناقشة التفاعلية، أُبرزت تجربة البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بمستويات الضرائب المنخفضة نسبيا وبالاقتصادات غير الرسمية في المنطقة الإقليمية. ومن التحديات المصاحبة لذلك مسألة محدودية فرص الحصول على التمويل الدولي بشروط ميسرة لأن العديد من البلدان في المنطقة لا تفي بمتطلبات متوسط دخل الفرد.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٢

٢٨ - أشار السيد بامبانغ برودجونيجورو، وزير التخطيط الإنمائي الوطني بأندونيسيا، إلى أن إندونيسيا تواجه اختناقات في الهياكل الأساسية والطاقة مع أنّ النمو الاقتصادي العالمي يوفر الفرص. وأوضح أنّ الاستثمار وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص أمران بالغا الأهمية لإحراز التقدم، وهو ما يتطلب من الحكومات العمل على تحسين مناخ الاستثمار. وأكد التزام بلده السياسي القوي بالحفاظ على نظام تجاري دولي مفتوح مع آلية منصفة وفعالة لتسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية. ودعا السيد بروجونيغورو أيضاً إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية واشار إلى أن التمويل الإسلامي من شأنه أن يقدم مساهمة كبيرة في تمويل التنمية المستدامة.

٢٩ - وأشار السيد جوريلباتار تشيميد، وزير مالية منغوليا، إلى أن منغوليا تستفيد كثيرا من النمو العالمي ومن الاستثمار الدولي، ولكنها واجهت تحديات من جراء الانخفاض الحاد الذي طرأ على أسعار السلع الأساسية وبسبب تقلّص الاستثمار الخاص. وذكر أن تجربة منغوليا الوطنية قد أثبتت أهمية السياسات الاقتصادية السليمة، بما في ذلك المدخرات والتنويع الاقتصادي، فضلا عن مخاطر ارتفاع مستويات الديون. وشدد على أهمية تعزيز النظم الضريبية وتعبئة الإيرادات المحلية.

٣٠ - وأشارت السيدة تيريزا ريبيرو، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال، إلى أنّ معدلات نمو الدخل الفردي وغيرها من الإصلاحات لن تكون على الأرجح كافية لمواجهة الانتكاسات الناجمة عن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. ولذلك، ستكون المساعدة الإنمائية الرسمية الذكية هامة من حيث أنّها تستطيع أن تضمن تحقيق المزيد من التقدم. وفي هذا الصدد، أكدت السيدة ريبيرو ضرورة جعل القطاع الخاص يساهم في التنمية المستدامة وفي إصلاح السياسات الحكومية اللازمة لتحقيق هذه التنمية. وشددت أيضاً على أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف، وإجراء إصلاحات للهيكل المالي الدولي، واتخاذ التدابير لكفالة القدرة على تحمل الدين.

٣١ - وقدمت السيدة أولريكا موديير، سكرتيرة الدولة لدى وزير التعاون الإنمائي الدولي بالسويد، أمثلة عن البرامج والشراكات الجديدة المنفذة في السويد باستخدام نهج يشمل الحكومة بأكملها، بما في ذلك إدخال السندات الخضراء، وتوسيع نطاق صكوك الضمان وإقامة مركز ستوكهولم للتمويل المستدام. وتناولت بالوصف الجهود التي تبذلها دوائر صناعة الفولاذ السويدية لتحسين استدامتها البيئية، وتنظيم مؤتمر بشأن بناء القدرات الضريبية في أيار/مايو ٢٠١٨. وأكدت السيدة موديير من جديد التزام السويد بتقديم مساعدة إنمائية رسمية بقيمة ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي.

٣٢ - وتطرّق السيد ليو جنمين، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إلى وصف ثلاث نقاط بالغة الأهمية يتعين على البلدان معالجتها لتحقيق التحول الهيكلي، ألا وهي: الضرائب والهياكل الأساسية والتجارة. وذكر أنّ تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية يجب أن يكون مصحوبا بتحسين التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وأشار في هذا الصدد إلى نتائج المؤتمر العالمي الأول لمنتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية الذي استضافته الأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٨. وأكّد أيضا أهمية الاستثمار في الهياكل الأساسية، وأشار إلى أنّه سيتطلب استثمارات عامة محلية ومشاركة القطاع الخاص على السواء. وذكر، في نهاية المطاف، أن التجارة تكتسي أهمية حاسمة وأن التكنولوجيا الجديدة توفر فرصا لاتباع طرق غير تقليدية في تحقيق التنمية، بما في ذلك عبر مساعدة البلدان النامية على زيادة الصادرات غير التقليدية.

٣٣ - وأبرز السيد محمد خزاعي، نائب وزير الشؤون الاقتصادية ورئيس المنظمة المعنية بالاستثمارات والمساعدة الاقتصادية والتقنية في جمهورية إيران الإسلامية، ضرورة مضاعفة الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي عالمي أوسع نطاقاً وأكثر استقراراً. وشدد على أن التدابير الاقتصادية القسرية المتخذة ضد البلدان النامية هي انتهاكات للقانون الدولي. وقال كذلك أنه ينبغي عدم تسييس المؤسسات المالية الدولية، ثم أشار إلى أنّه من الضروري أن تشمل أي شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة جميع الأطراف والبلدان. واختتم كلمته بالتأكيد على الدور الهام المتواصل الذي ستضطلع به مؤسسات التمويل الإنمائي من أجل الإسهام في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

٣٤ - وذكرت السيدة كايولا سايمي، الأمينة الدائمة بوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في زامبيا، أنّ أقل البلدان نموا تستفيد من النمو العالمي، وأن زامبيا قد حافظت على استقرار الاقتصاد الكلي رغم انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية. وأشارت إلى أهمية الاستثمار بالنسبة لأقل البلدان نموا، وقالت إن زامبيا قد أكدت على تطوير البنية الأساسية. وسردت خطط بلدها وبرامجه، وبينت أهمية وضع استراتيجية للإيرادات وإنشاء نظام ضرائب قوي لسداد تكاليف الاحتياجات من الاستثمار. وأكدت في الختام على ضرورة إزالة التشوهات التي أصابت التجارة الدولية، بما في ذلك العقبات الخفية التي تعترض التجارة.

٣٥ - وأشار السيد سيرجيو لوندونيو زوريك، المدير العام للوكالة الرئاسية للتعاون بكولومبيا، إلى أهمية عملية السلام بالنسبة لكولومبيا، والحاجة إلى بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة في وقت واحد. وأكد أهمية رصد التقدم المحرز، والحاجة إلى إقامة شراكات شفافة مع القطاع الخاص مثلما هو الحال في شراكات تمويل الهياكل الأساسية. وأوضح أنّ كولومبيا قد أنشأت مناطق اقتصادية خاصة، وقدمت حوافز ضريبية، وشجعت السياحة في جميع أنحاء البلد. وقال إنّ المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال هامة حتى في البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما تلك الخارجة من النزاع.

٣٦ - وأكد السيد ريمي ريو، كبير الموظفين التنفيذيين بالوكالة الفرنسية للتنمية، على وجود أربعة اتجاهات رئيسية هي: إنشاء مؤسسات جديدة للتمويل الإنمائي، وزيادة الطابع التسهيلي لإقراض المصارف الإنمائية، والتركيز على القطاع الخاص، وتعزيز التحالفات بين القطاعين العام والخاص. ونوه بالجهود الرامية إلى تحسين التنسيق والفعالية في وكالات المعونة في جميع أنحاء أوروبا. واختتم كلمته بالتشديد على ضرورة أن تكون المصارف الإنمائية الوطنية بمثابة دعامة ثالثة للاستثمار في التنمية المستدامة، إلى جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري رقم ٣

٣٧ - أشار السيد أبو المعال عبد المحيط، وزير المالية في بنغلاديش، إلى أنّ الميزانية الوطنية قد سجّلت زيادة مطّردة في السنوات الأخيرة. وأوضح أنّ المساعدة الأجنبية ما تزال هامة وهي تمثل نسبة تناهز ١٠ في المائة من الميزانية. وهناك من بين التحديات الرئيسية مسألة تنفيذ الميزانية باتزان على مدار السنة. وأفاد بأنّه كثيراً ما تتسارع عمليات صرف الأموال في نهاية السنة فتنجر عن ذلك آثار ضارة على عملية تقديم الخدمات العامة. وقد أحرزت الحكومة، من خلال بذل جهود محددة الأهداف، تقدما كبيرا في صرف قسط كبير من الميزانية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

٣٨ - وأشار السيد مصطفى مستور، وزير الاقتصاد في أفغانستان إلى أن التقدم بطيء ومتفاوت ما عدا في القطاع الصحي. ورغم التعهد خلال السنوات الست الماضية بتقديم مساعدات خارجية بمبلغ ٨٥ بليون دولار إلى أفغانستان، فإن ما نسبته ٥٢ في المائة من السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر الوطني ونسبة ٤٤ في المائة منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وأوضح أن نسبة البطالة تبلغ ٢٤ في المائة والواردات تتجاوز الصادرات بأكثر من عشرة أضعاف. ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان زيادة فعالية المعونة بتنفيذ المزيد من المبادرات ذات الأهداف المحددة بشكل أفضل في القطاعات الواعدة. وشدد على أهمية دعم الحكومة في وضع البرامج عوضاً عن توفير الدعم للمشاريع. وأكد الحاجة إلى تعبئة موارد القطاع الخاص من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وتشجيع التعلم من الأقران في أوساط أقل البلدان نموا.

٣٩ - وأكد السيد ريجيس إيمونولت، وزير الاقتصاد والتنبؤ والبرمجة الإنمائية المستدامة في غابون، أن الحكومة قد حسنت كفاءة نظامها الضريبي ووسعت القاعدة الضريبية باستحداث ضريبة على الأراضي. وأعطت الأولوية أيضاً إلى تهيئة بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي من أجل زيادة ثقة المستثمرين. ومع ذلك، واجهت الإجراءات المحلية في أحيان كثيرة قيوداً منهجية على الصعيد الدولي. فتزايد النزعة الحمائية في التجارة من شأنه أن يخفض إيرادات أفقر البلدان ويعرض المكاسب الإنمائية للخطر. ودعا السيد إيمونولت إلى اتخاذ تدابير دعم على المستوى الدولي من زيادة القدرة على تحمل الدين، وتعزيز آليات التمويل المبتكرة، وتقليل شروط المساعدة الإنمائية الرسمية، وتمكين أفقر البلدان من الاستفادة بشكل كامل من المكاسب التي تتحقق من التكنولوجيات الجديدة.

٤٠ - وأكد السيد باتير بازاروف، وزير المالية والاقتصاد في تركمانستان، أن أهداف التنمية المستدامة قد أُدمجت تماماً في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في تركمانستان من خلال برنامج شراكة مع الأمم المتحدة مدته خمس سنوات. وأوضح أن البلد يركّز على إنشاء اقتصاد سوقي قائم على النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والحماية البيئية. وأشار إلى أهمية الموارد المحلية والخارجية كليهما. وذكر أنّ تركمانستان ما تزال تستفيد إلى أقصى حد من الموارد الطبيعية وهي تعمل في الوقت نفسه على زيادة التنويع الاقتصادي، وقد بدأت في تنفيذ مشاريع هياكل أساسية جديدة.

٤١ - وشدد السيد فابيو كانزكوك، سكرتير السياسات الاقتصادية بوزارة المالية في البرازيل، على أن البرازيل بصدد الخروج من أسوأ حالة ركود مرت بها منذ عقود، مما يجعل من المهم وضع تدابير وقائية لمنع حدوث أزمات في المستقبل. وأوضح أنّ استراتيجيتها الرامية إلى زيادة الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تُسخّر التمويل العام والخاص على نحو متكامل. أما الأدوات المبتكرة للاستفادة من التمويل الخاص فهي تشمل السندات الخضراء، التي من شأنها أن تزيد الأموال اللازمة لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع أو الأصول التي لها آثار إيجابية على البيئة أو المناخ، وكذلك سندات ضمان حسن الأداء، الشائعة في قطاع التشييد والتي تكفل الدفع عندما لا ينفذ المتعاقد بنود العقد بأكملها. ومع أن الإنفاق العام قد شهد زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، فإن الحاجة إلى الحد من أوجه التفاوت ما زالت قائمة.

٤٢ - وأكّد السيد أدماسو نبيبي، وزير الدولة للمالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا، على ضرورة وضع استراتيجية طويلة الأجل بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبرز الحاجة إلى الاستثمار في نظام ضريبي أنجع من خلال وضع سياسات ضريبية ذكية وإقامة مؤسسات أفضل. وقال إن إثيوبيا تبذل جهودا من أجل زيادة استثمارات القطاع الخاص المحلية والدولية وذلك بتعزيز الإدماج المالي، والاستثمار في رأس المال البشري، وتدعيم نظامها المالي، وإنشاء مناطق صناعية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهي

قد سنّت أيضا قانوناً يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل توجيه الاستثمارات المشتركة بينهما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدّد السيد نبيي على أهمية استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لتعبئة الموارد المحلية اللازمة للتنمية المستدامة.

٤٣ - وأكّد السيد فاينو رينارت، وكيل الشؤون الاقتصادية والإنمائية بوزارة الخارجية في إستونيا، أنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ساعدت إستونيا كثيرا في تحسين كفاءة نظامها الضريبي وشفافيته وفعاليته من حيث التكلفة. وقال إنها تتبوأ الآن المركز الأول في مؤشر القدرة التنافسية الضريبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمركز الثاني عشر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي. وأوضح أنّ التعلم من الأقران هو آلية هامة لمساعدة البلدان الأخرى على تسخير فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعبئة الموارد المحلية. وفي هذا السياق، أنشأت إستونيا أكاديمية الإدارة الإلكترونية لتتبادل أفضل الممارسات والتجارب مع البلدان الأخرى المهتمة.

٤٤ - وأكد السيد نويل غونزاليز سيغورا، مدير عام التخطيط والسياسات من أجل التعاون الإنمائي الدولي بالوكالة المكسيكية للتعاون الدولي الإنمائي، أنّ المكسيك استحدثت قوانين اتحادية لتحفيز القدرة التنافسية وزيادة الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية كالهياكل الأساسية والتكنولوجيا. وبفضل الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد، ازداد الاستثمار الجيد والطويل الأجل وتوفرت للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فرصا أكبر للحصول على التمويل من خلال وضع أسعار أكثر تنافسية. وشدّد السيد سيغورا على ضرورة تعزيز التعاون في المسائل الضريبية، بوسائل منها المنتديات الدولية مثل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

٤٥ - ودعت السيدة ليدي ناكبيل، منسقة حركة يوبيل جنوب آسيا والمحيط الهادئ المعنية بالديون والتنمية، إلى اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون على الدول الجزرية الصغيرة النامية التي عانت من موسم أعاصير المحيط الأطلسي لعام ٢٠١٧. وأكدت على ضرورة فصل تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ عن مناقشة المساعدة الإنمائية الرسمية، وأشارت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ تنصّ على أنّ التمويل المتعلق بالمناخ واجب على البلدان المتقدمة النمو إزاء البلدان النامية. ودعت البلدان إلى النظر في فرض ضريبة بنسبة ١ في المائة على أغنى الأغنياء لتوليد المزيد من الموارد للتنمية المستدامة، وفي إنشاء هيئة عالمية للمسائل الضريبية تعمل برعاية الأمم المتحدة.

٤٦ - وخلال المناقشة التفاعلية، دعا بعض المشاركين إلى توخي الحذر في تنفيذ آليات التمويل الجديدة والمبتكرة. فبعضها قد يؤدي إلى زيادة عبء الديون المستحقة على البلدان النامية وإلى الحد من توافر الموارد لتمويل أهداف التنمية المستدامة في الأجل الطويل. وأشاروا إلى ضرورة إحراز مزيد من التقدم من أجل منع أزمات الديون وتسويتها، بوسائل تشمل دفع نسق المناقشات داخل الأمم المتحدة بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاقتراض والإقراض بشكل مسؤول، وكذلك بشأن إيجاد حلول لإعادة هيكلة الديون السيادية.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٤

٤٧ - ذكر السيد جورج غيان بافور، وزير التخطيط في غانا، أن غانا قد وضعت مسألة تجاوز الاعتماد على المعونة ضمن سلم أولوياتها وذلك بالتركيز على مجالين رئيسيين هما: زيادة تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز الأطر التنظيمية لتيسير الاستثمار الخاص. ومن أجل زيادة الموارد المحلية، تضطلع غانا بعدة

تدابير، منها برنامج وطني لتحديد الهويات وسياسة لجباية الضريبة غير المباشرة، في جملة تدابير. وأفاد السيد بافور بأنّ غانا تعترف بالحاجة إلى إعداد مشاريع يمكن الاستثمار فيها، وهي قد نفّذت برامج لتحفيز الأنشطة التجارية. واختتم كلمته مشيراً إلى أن المنتدى يسهم في إحلال قدر أكبر من الاتساق في السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٤٨ - وذكرت السيدة هاديزاتوا روسيني كوليبالي، وزيرة الاقتصاد والمالية والتنمية في بوركينا فاسو، أن بوركينا فاسو ملتزمة بتعبئة موارد محلية كبيرة، وأنها أجرت تقييماً لنظامها الضريبي وحدَّدت الثغرات القائمة ووضعت خطة استراتيجية لتحديث ممارساتها في تحصيل الضريبة، وذلك بهدف زيادة معدل الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى ما بين ١٤ و ٢٠ في المائة. وأفادت بأن التكنولوجيات الرقمية تيسِّر تحسين تعبئة الموارد المحلية. وقالت إنّ بوركينا فاسو لديها، للمستقبل، خططاً لإجراء تعداد للممتلكات العقارية من أجل تحسين دقة تقديرات الضرائب العقارية، وهي قد حسّنت من سهولة ممارسة الأعمال التجارية فيها عن طريق إنشاء نظام مبسَّط لرواد الأعمال. واستطردت قائلة إن قانون بوركينا فاسو المتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص استفاد من الدروس المستخلصة من البلدان الأخرى. والبلد يعكف أيضا على بحث كيفية استخدام صناديق المعاشات التقاعدية وأصحاب الاستثمارات الطويلة الأجل في تمويل التنمية. وإجمالاً، تظل التنمية الريفية اعتباراً رئيسياً، في ضوء عدد الفقراء من سكان الريف.

٤٩ - وأفاد السيد محمد عثمان سليمان الركابي، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان، بأن خطة السودان الإنمائية الوطنية تشمل برنامجاً للإصلاح الاقتصادي حتى عام ٢٠١٩. ومن أجل بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات، تعمل الخطة على تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل إنشاء آليات للرصد، وتوخي الأساليب الحديثة في جمع الضرائب، وزيادة كفاءة المؤسسات الحكومية، وتحسين الشفافية. ويواجه البلد تحديات مستمرة، منها القروض الباهظة التكلفة والآثار المترتبة على الجزاءات، والمسائل المتصلة بالأمن. وبالنظر إلى هشاشته، دعا السيد الركابي إلى توفير المزيد من الدعم بوسائل منها تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٠ - وأبرز السيد قهارزاده فيض الدين، وزير مالية طاجيكستان، أنّ أولويات طاجيكستان في سياق أهداف التنمية المستدامة هي الطاقة، والأمن الغذائي والتغذوي، والأمن المائي، وتغير المناخ، والعمالة المنتجة. ومضى يقول إن البلد أحرز تقدماً كبيراً في الحد من الفقر، لكن القضاء عليه وانتشال من هم أكثر تخلّفا عن الركب سيكون أمرا صعباً. ولدى طاجيكستان حالياً ٧٠ مشروعاً استثمارياً جارياً مع شركاء التنمية العاملين في المجالات ذات الأولوية. وشدّد السيد فيض الدين على أنه ينبغي للاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية الكبيرة أن يجري على أساس تساهلي، مع وجود توجهات طويلة الأجل.

٥١ - وأفاد السيد باتريك شيناماسا، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في زمبابوي، أن زمبابوي حدّدت سنة ٢٠٣٠ هدفا لكي تصبح بلداً متوسط الدخل. وأوضح أنّ الكثير من التحديات المالية نابع من تأثير الجزاءات الاقتصادية المفروضة على البلد، وأنّ زمبابوي تسعى إلى تطبيع العلاقات مع البلدان المعنية وتحسين فرص تعبئة الموارد. وأفاد بأنّ زمبابوي قد منحت الأولوية أيضاً لمواجهة أعباء الديون وضعف الهياكل الأساسية والطابع غير النظامي للاقتصاد. والعمل يجري على وضع تدابير متنوعة تتصل بالسياسات وبالإصلاح دعماً للجهود الوطنية، بما في ذلك وضع سياسة بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتحسين تدابير سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وتقوية النظم الضريبية. وتأمل زمبابوي في بناء القدرات المتصلة بالبيانات دعماً لتلك المبادرات.

٥٢ - ولاحظ السيد ينس فروليتش هولت، سكرتير الدولة بوزارة خارجية النرويج، أنّ المجتمع الدولي اجتاز الأزمة المالية العالمية، لكن التجربة أسفرت عن حذر مفرط في بعض المجالات. وأوضح أنّه لا بد من المضي قدماً في تعزيز الجهد الطويل الأجل، والمخاطرة القائمة على المعرفة، والابتكار، وإنشاء الأسواق. ولما كانت الحوافز المالية والنقدية تخبو بسرعة، فإنّ القطاع الخاص ينبغي له أن يعيد استخدام الأصول من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى تريليونات الدولارات التي يمكن رصدها لصالح تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يكتسي تسخير الإمكانيات وتخفيف المخاطر أهمية بالغة. وأشار إلى أن النرويج تولي الأولوية لحماية نظام التجارة المتعددة الأطراف. لذلك، ينبغي بذل جهود أكبر بشأن المعونة الضريبية. ويتعين أيضاً إيلاء عناية أكبر لأزمة الديون الوشيكة ولاستمرار التدفقات المالية غير المشروعة.

٥٣ - ورحّب السّيد باري إيمانويل رافاترولازا، سكرتير الدولة بوزارة خارجية مدغشقر، بتعزيز نسق التعاون الضريبي الدولي، ورأى أن الأمم المتحدة يمكنها تقييم الاتفاقات الضريبية الثنائية على ضوء أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن حكومة مدغشقر نفّذت تشريعاً جديداً بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ينصب تركيزه تحديداً على الطاقة المتجددة. وهي مستمرة في تحسين بيئة الأعمال في البلد وتسعى إلى بلوغ أفق جديد في مجال النمو هو الاقتصاد البحري ''الأزرق''. وسيسهم الاعتماد المزمع للوثيقة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتعاون الإنمائي في تحسين جودة المعونة ونتائج أهداف التنمية المستدامة.

٥٤ - وأفاد السيد نيم دورجي، وزير مالية بوتان، أن بوتان شهدت نمواً قوياً وأدمجت أهداف التنمية المستدامة إدماجاً كاملاً في خططها الإنمائية الوطنية. وأردف قائلاً إنها استوفت معايير الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وهي تنوي تحقيق ذلك بحلول عام ٢٠٢١. وتقوم بوتان حالياً بمحاولات لتعزيز الإدارة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي. وتعطي بوتان الأولوية لإدراج الاقتصاد غير الرسمي في النظام الضريبي. واستشرافاً للمستقبل، ستكون الشراكات بالغة الأهمية. وأوضح السيد دورجي أنّ بوتان تسعى أيضاً إلى جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكات بين القطاعين العام والخاص أكثر جاذبية، بوسائل من بينها تحسين القواعد والأطر.

٥٥ - وقال السيد ميغيل أنخيل إستواردو موير ساندوفال، وزير التخطيط في غواتيمالا، إنه في ضوء تركيز الهيكل الحالي للتمويل والتعاون الإنمائي على الشراكات، وليس على المساعدة الإنمائية الرسمية، يُشدِّد البلد بصورة متزايدة على الفعالية والجودة. وشجّع التفكير المبتكر بشأن معايير التمويل التساهلي وسبل الحصول على هذا التمويل. وفي الوقت الراهن، لا يستفيد جزء كبير من المساعدات الإنمائية بالقدر الكافي من المؤسسات الوطنية والمحلية. وأوضح السيد ساندوفال أنّ التعاون بين بلدان الجنوب ما زال مفيداً، لا سيما من أجل تبادل الدروس بشأن تجنُّب المزالق الشائعة. وأكد أن التجارة أداة للتنمية المحلية ولنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن تحسن التنافسية؛ لذا، ينبغي تعزيز المعونة لصالح التجارة.

٥٦ - وقال السيد مايكل بالدينجر، رئيس الاستثمار المستدام والاستثمار ذي الأثر الإيجابي في مؤسسة UBS، إنّ أهداف التنمية المستدامة خريطة طريق لحل التحديات التي تمثلها الاستدامة العالمية، ورأس المال الخاص له أهمية حاسمة. وفي ضوء الموارد التقديرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، هناك حاجة إلى نهوج مبتكرة إزاء الاستثمار. وأوضح أنّ الاستثمارات المستدامة تبلغ حالياً أكثر من تريليون فرنك سويسري. ومواءمة الأهداف المالية مع أهداف التنمية المستدامة تتيح فرصاً جديدة لتحسين الاستدامة وصنع التأثير. لذلك، تسعى مؤسسة UBS إلى استخدام الموارد العالمية لدفع الابتكار ومناصرة المبادرات المحلية.

٥٧ - وخلال المناقشة التفاعلية، لفت ممثلو المجتمع المدني الانتباه إلى التحديات التي تطرحها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية، والتي تفضي أحيانا إلى الخصخصة الباهظة التكلفة للخدمات العامة الأساسية، وإلى الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود المتضافرة من أجل كبح التدفقات المالية غير المشروعة.

سادساً - افتتاح الصندوق المشترك لتيسير تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بالسياسات المتكاملة

٥٨ - أطلق نائب الأمين العام الصندوق المشترك لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي يستند إلى رؤية الأمين العام بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويتمثل أحد الأهداف الشاملة بهذا الشأن في ضرورة عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفعالية أكبر كمنظومة حقيقية، مع ما يترتب على ذلك من تحوُّل من المنافسة إلى التعاون وتحقيق النتائج المشتركة. ويُشكِّل الصندوق المشترك أحد مكونات اتفاق التمويل الأوسع المتعلق بالمنظومة الإنمائية. وهو بمثابة صندوق عالمي للتمويل الجماعي المتعدد الأطراف يهدف إلى دعم الحكومات في التعجيل بإحراز تقدّم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويستند الصندوق أيضاً إلى تجارب الماضي الناجحة، مثل ''مبادرة توحيد الأداء'' وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو مصمَّم لتسخير تدفقات مالية كبيرة. وسوف يوفر الصندوق ''قوة الدفع'' لجيل جديد من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ودعا نائب الأمين العام الدول الأعضاء إلى دعم الصندوق. وقد أعلنت كلٌّ من إسبانيا وألمانيا وأيرلندا والسويد وسويسرا والنرويج والمفوضية الأوروبية تبرعاتها إلى الصندوق عند الافتتاح. وأكدت رواندا أهمية استخدام الصندوق كمحفز للموارد الموجهة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودعم الأولويات القطرية.

سابعاً - الحوار التفاعلي مع الهيئات الحكومية الدولية للجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة

٥٩ - تناول الحوار التفاعلي لعام ٢٠١٨، الذي رأسه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأدارته السيدة زين آشر من شبكة سي إن إن، موضوعين: (أ) مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود، و (ب) الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي.

٦٠ - وعند افتتاح الحوار، أكّد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن التكاليف البشرية والاقتصادية المتنامية للكوارث تبرهن على إمكانية أن تؤدي هذه الكوارث إلى انتكاس التقدم المحرز في التنمية وترك الأكثر ضعفاً خلف الركب. وثمة أيضا شواغل متزايدة بشأن القواعد والضوابط التي تحكم التحوُّل إلى الاقتصادات الرقمية.

٦١ - ولاحظ السيد تيودور أوليانوفشي، رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، أن تعددية الأطراف أساسية لمواجهة التحديات الرئيسية مثل النمو الاقتصادي الضعيف، وتغير المناخ، وتهديدات الخصوصية. وأفاد أن المفهوم القائل بعالمية التنمية هو من الابتكارات الكبرى لخطة عام ٢٠٣٠. لذلك، تُركِّز الأونكتاد على تحويل تلك الأفكار المؤدية إلى إحداث تغييرات عميقة وتلك الالتزامات إلى إجراءات وتدابير مؤثّرة.

٦٢ - وشدّد السيد ليستخا كغانياغو، رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، على أن الصعود الراهن في الاقتصاد العالمي يوفر فرصة للإصلاح. وأوضح أنّ بناء القدرة على الصمود يشكّل أولوية من الأولويات وذلك بالنظر إلى النطاق الواسع من أوجه الضعف في مختلف البلدان. وحدَّد تراجع مستويات الثقة اللازمة بين الشركاء الرئيسيين (الدول وقطاع الأعمال والمجتمعات) لتحقيق عولمة مستدامة كتحدٍ رئيسي أمام التقدم. وفي هذا السياق، أشار بإيجاز إلى التجارة العالمية، مشدداً على أن التعاون التجاري دائماً ما يفضي إلى نتائج أفضل، وعلى أنّ الفقراء هم الخاسر الأكبر من النزاعات التجارية.

٦٣ - وباسم رئيس لجنة التنمية، ذكرت السيدة دومينيك بشارة، مديرة أمانة الشركات في مجموعة البنك الدولي، أن زيادة رأس المال، المتفق عليها في اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٨، ستتيح للبنك تحقيق نتائج إنمائية بفعالية أكبر وبطريقة مستدامة مالياً، وستكفل توجيه الأموال بشكل استراتيجي إلى حيث تشتد إليها الحاجة. وقالت إنّ اللجنة قد حدّدت أربع أولويات للبنك هي: الاستمرار في العمل مع جميع العملاء؛ وتولي دور القيادة في خطة المنافع العامة العالمية؛ وتعبئة رأس المال وإيجاد الأسواق؛ وتحسين الفعالية والعمليات الداخلية.

٦٤ - وأشار السيد ميرزا حسن، عميد المديرين التنفيذيين في مجموعة البنك الدولي، إلى المنتدى كمنبر هام لجمع الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة لمناقشة التقدم المحرز بشأن مسؤولياته والتزاماته تجاه خطة عام ٢٠٣٠. وذكر أن البنك يفكر في كيفية استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في إطلاق المزيد من رأس المال من الأسواق. ومضى يقول إن مؤسسة التمويل الدولية تحرص على تمتعها بالتمويل ورأس المال الكافيين. وتركز حزمة المؤسسة الدولية للتنمية تركيزاً خاصاً على المناخ والهشاشة. وجرى تطوير ابتكارات أخرى وأدوات جديدة من قبيل المرافق المتعلقة بالأوبئة وحالات الجفاف واللاجئين. والعمل جار على توفير التمويل التساهلي العالمي للبلدان المتوسطة الدخل المتأثرة بتدفقات اللاجئين. لذلك، ينبغي للبنك أن يشترك مع الأمم المتحدة في هذه الجهود وفي غيرها من الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد.

٦٥ - ووصف السيد أليكسي موجين، رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، كيف يدعم صندوق النقد الدولي البلدان في مواجهة مخاطر الكوارث وفي رقمنة الاقتصادات والضرائب. ويشمل هذا الدعم تنفيذ برنامج لتعزيز القدرة على الصمود، والاضطلاع بأعمال جديدة لمواجهة التحديات المرتبطة بالرقمنة في مجالات مثل الإنتاجية، وأسواق العمل والأسواق المالية، والسياسة المالية والنقدية. وأبرز السيد موجين العمل المتواصل مع الشركاء بشأن المسائل الضريبية من خلال منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية. وسيجري الصندوق أيضاً تقييماً صارماً وصريحاً للاختلالات العالمية المفرطة، وسيقوم بحصر لتدابير تدفق رأس المال.

٦٦ - قاد أربعة متكلمين المناقشات المتعلقة بمخاطر الكوارث والقدرة على الصمود[(١)]. وجرى التشديد على ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في عدد البلدان التي تتوافر لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك من أجل كفالة الانتقال من إدارة الكوارث إلى

(١) السيدة أبارنا سوبرامانيان، المديرة التنفيذية لشؤون الهند، مجموعة البنك الدولي؛ والسيدة نانسي هورسمان، المديرة التنفيذية لشؤون كندا، صندوق النقد الدولي؛ والسيد جيري ماثيوز ماتجيلا (جنوب أفريقيا)، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسيدة مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث

الحد من أخطارها. ويتطلب ذلك الانتقال من الاستجابات المخصصة اللاحقة إلى الوقاية المسبقة والحد من المخاطر. ويلزم بناء نماذج للنمو استنادا إلى بنى تحتية قادرة على الصمود واستثمارات قائمة على وعي بالمخاطر. ويستخدم البنك الدولي الإقراض الموجه إلى السياسة الإنمائية أداةً لتحفيز الحكومات على وضع أطر لخطط إدارة مخاطر الكوارث. وهو يدمج أيضا المخاطر المتصلة بالكوارث والمناخ في خطط ومشاريع الشراكة الوطنية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن توضع خطط قطرية للتخفيف من المخاطر والتأهب لمواجهة الكوارث، تندرج في إطار المالية الكلية وتقدر على تقييم التقدم المحرز. ومن التطورات الجديرة بالترحيب أداةُ صندوق النقد الدولي الجديدة لتقييم سياسات تغير المناخ، التي تستخدمها بعض الدول الجزرية في تقييم حالة التأهب العامة لتغير المناخ وفي تقديم توصيات بشأنها، مع تحديد المجالات التي يمكن بناء القدرات فيها. وأُشير إلى أنّ أطر الاستدامة للبلدان المنخفضة الدخل ينبغي أن تتضمّن اختبارات للقدرة على التحمل مصممة خصيصا لتحسين حالة التأهب. وسيتطلب تحقيق النجاح في المستقبل أن تعدِّل البلدان خططها وأولوياتها المالية، وأن يتم تحويل دعم الجهات المانحة عن التدخلات اللاحقة إلى التدخلات المسبقة. ومن المهم الاستثمار في نظم الإنذار المبكر، والاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وأطر التمويل الوطنية المتكاملة المتعددة القطاعات التي تكفل إمكانية استمرار الإنجازات الإنمائية. ويتعين زيادة الاستثمارات القائمة على الوعي بالمخاطر، حيث تنطوي جهود بناء القدرات في مجال وضع نماذج المخاطر وتوصيفها على فائدة خاصة في هذا الصدد.

٦٧ - وتبادل ممثلون[٢] من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الآراء بشأن موضوع الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي. وقيل إنّ الرقمنة تستطيع أن تعزز الامتثال الضريبي، وإنّه بالإمكان تعزيز قدرة الحكومات على تحسين التدفقات الضريبية من خلال نظم الدفع الرقمي. فالاقتصاد الرقمي يزيد أيضا من الخدمات المقدمة إلى دافعي الضرائب. بيد أنّ هناك شواغل متعلقة بالصعوبات التي ينطوي عليها فرض الضرائب على الأنشطة الرقمية. والاقتصاد الرقمي يثير تساؤلات بشأن مدى الحاجة إلى اتباع نهج محدد الهدف مقابل نهج شامل يعالج الهيكل الضريبي بنطاقه الأوسع. وثمة توافق في الآراء على لزوم وضع قواعد ومعايير لتحديد بعض القواعد المتفق عليها، لأنّ الإجراءات الانفرادية لن تفضي إلا إلى التفتت والتشوه ووقوع تأثير سلبي غير متناسب على البلدان المنخفضة الدخل. ويوجد الآن توافق في الآراء واسع النطاق على أن ضريبة القيمة المضافة ينبغي، من حيث المبدأ، أن تُدفع حيثما وقع الاستهلاك. ويكشف التقرير الأخير لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بهذه المسألة عن ضرورة التوصل إلى حل دولي بحلول عام ٢٠٢٠، حتى وإن لزم اتخاذ إجراء سريع عبر تدابير مؤقتة. وقيل إنّ منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية يمثّل أداة مفيدة للتعاون. والبلدان النامية تشكّل جزءا لا يتجزأ من الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، الذي يوفر منتدى يرمي إلى التوصل إلى نهج شامل.

(٢) السيد مازاكي كايزوكا، المدير التنفيذي لشؤون اليابان، صندوق النقد الدولي؛ والسيد إيرفيه دو فيلروشيه، المدير التنفيذي لشؤون فرنسا، مجموعة البنك الدولي؛ والسيد فرانسيسكو أنطونيو دوارتي لوبيز، الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة؛ والسيد مارتن كريينبوم، رئيس لجنة الشؤون المالية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ثامنا – الجزء المخصص للخبراء

اجتماع المائدة المستديرة ألف: الموارد العامة المحلية

٦٨ – سلط المشاركون الضوء على أهمية اتساق السياسات المالية بما يضمن اتساق أولويات الإنفاق مع أهداف التنمية المستدامة البعيدة المدى. وقيل إنه، لدعم هذا الاتساق، لا بد من توافر دعم سياسي واسع النطاق يتجاوز الدورات السياسية؛ ونهج يشمل الحكومة بأكملها إزاء الضرائب، بما في ذلك النظر في الضرائب المفروضة على صعيد البلديات؛ وكفاءة إدارة الإيرادات؛ ووجود إطار قانوني متسق. ولا بُدّ من وضع استراتيجيات لإدارة الإيرادات المتوسطة الأجل حتى يتم وضع خريطة طريق لتنفيذ الإصلاحات القانونية والسياساتية التي من شأنها أن تدرّ إيرادات إضافية، وكذلك تنفيذ إصلاحات إدارية لضمان الكفاءة في تحصيل الضرائب.

٦٩ – ولا بد من تعزيز بناء القدرات من أجل تعبئة الموارد المحلية، وينبغي أن يكون ذلك قائما على الطلب ومتوافقا مع الأولويات والاحتياجات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وأُشير إلى أن تنمية القدرات على تحليل وتقييم السياسات الضريبية المختلفة تمثل إحدى الأولويات. ونودِي أيضا بتعزيز الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية من أجل دعم البلدان النامية في بناء مؤسسات قادرة على الصمود وإدارات أكثر كفاءة، وهذا من شأنه أن يساعد على تعزيز الجهود المبذولة لتعبئة الموارد. وسُلِّط الضوء كذلك على لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية والمنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية بوصفهما مثالين جيدين على الدعم المتعدد الأطراف المقدم في هذا المجال.

٧٠ – وقيل إنّ التعاون الضريبي الدولي يمكنه أن يساعد في معالجة التوتر المتصور بين تهيئة بيئة مواتية للاستثمار وحماية القاعدة الضريبية للبلدان. وهو يستطيع أن يساعد على تشجيع تكوين فهم مشترك ويحول دون نشأة ”سباق نحو القاع“، لا سيما في ظل الاقتصاد العالمي السريع التغير والذي تطرح فيه الاتجاهات من قبيل الرقمنة تحديات وفرصا أمام جميع البلدان. وشدّد بعض المشاركين على أنّ الأمم المتحدة تتمتع بوضع يتيح لها عقد مناقشات متعددة الأطراف وشاملة للجميع بشأن وضع معايير دولية للضرائب، بالنظر إلى عضويتها العالمية وما يتوفر لها من موارد من قبيل لجنة الخبراء.

اجتماع المائدة المستديرة باء: المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٧١ – سلطت المناقشة الضوء على طائفة من الحالات الدالة على أن الاستثمارات المستدامة مربحة. وأشار ممثلون عن القطاع الخاص إلى أنه لا بد من مواصلة العمل من أجل الإثبات للمستثمرين المتخوفين أنّ الاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، والاستثمارات المؤثّرة عموما، تستطيع أن تحقّق عائدات جيدة. وبعض المستثمرين يستخدمون أهداف التنمية المستدامة كأساس لاستراتيجيات الاستثمار الخاصة بهم، بأساليب منها تكثيف الاستثمار في السندات الخضراء والمستدامة التي تطرحها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وأُشير إلى أن أحد الطرق لإحراز تقدم في هذا المجال هو النظر على حدّة في مختلف الأطراف الفاعلة ضمن إطار التمويل الخاص، نظرا لأنّ حوافزهم قد تتباين، واستفادتهم تكون بذلك عبر اتباع استراتيجيات أكثر ملاءمةً لاحتياجاتهم.

٧٢ – ويمثل تعزيز المناخ العام للاستثمار داخل البلدان أحد المكونات الأساسية لتوجيه الأعمال التجارية والموارد المالية الخاصة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل إحدى الأولويات ضمن

العديد من سياقات البلدان النامية في الحاجة إلى تعزيز الشفافية، ووضع أطر قانونية، وتوضيح توزيع المخاطر للمستثمرين. ويمكن اجتذاب الاستثمارات الخاصة عن طريق أدوات الحد من المخاطر، مثل شرائح الخسائر الأولى، ومن خلال تحسين البيانات والخدمات الإعلامية التي تعزز الأسواق المحلية، وزيادة الخدمات المالية. وفي البلدان النامية غير الساحلية الأقل نموا، حيث يرتفع الطلب على الترابط الأقاليمي وتحسين البنية التحتية، دعمت المصارف الإنمائية الإقليمية الجهود الوطنية من خلال توفير آليات من قبيل خطط الضمان والقروض المشتركة وترتيبات التمويل المشترك.

٧٣ - وشُدِّد على اتباع نهج متوازن إزاء تحسين الاستثمار نوعا وكما، وأُبرِزت الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها آلية تستحق مزيدا من الاهتمام وضمان الجودة. ولا ينبغي الخلط بين الجهود المتضافرة المبذولة من أجل تهيئة بيئات تمكينية والحد من مخاطر الاستثمار وبين التحرر من القوانين والنظم عموما وانخفاض معايير العمل. وقيل إنّ مؤسسات التمويل الإنمائي تؤدي دورا مهما في فرض الضمانات البيئية والاجتماعية الصارمة، وإنّها يمكن أن تعمل بشكل أوثق مع النقابات العمالية لرصد التنفيذ.

اجتماع المائدة المستديرة جيم: التجارة والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٧٤ - اتفق المشاركون تماما على أهمية إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح ومنصف من أجل إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأوا أن التدابير المتعددة الأطراف والوطنية لها أهمية أساسية في ضمان توزيع المكاسب المتحققة من التجارة على نحو أكثر إنصافا. وشددوا على أهمية تحليل الآثار المختلفة للتدابير التجارية على مختلف القطاعات والفئات، سواء في قطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أم بالنسبة للنساء العاملات و/أو المشتغلات في القطاع غير الرسمي. وحُدِّدت منظمة العمل الدولية والأونكتاد باعتبارهما يملكان مجموعات فريدة من المهارات في بعض المجالات المحددة، ولقي تعاونهما المعزَّز مع منظمة التجارة العالمية في الآونة الأخيرة ترحيبا.

٧٥ - وتعمل بعض البلدان بالفعل على منح الأولوية لإدراج معايير متعلقة بالعمالة والبيئة في جميع الاتفاقات التجارية الجديدة. وينبغي زيادة انتشار هذه الجهود وتوسيع نطاقها. ويمكن كذلك زيادة تعزيز عمليات تقييم الأثر من خلال إدراج تحليل لكيفية تأثير بعض التدابير التجارية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لإشراك المجتمع المدني والفئات الضعيفة في عمليات تشاور واسعة النطاق وشفافة بشأن الاتفاقات التجارية الجديدة أن يكفل قدرا أكبر من الاستدامة.

٧٦ - وفيما يتعلق بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار، سلط المشاركون الضوء على الفرص الجديدة المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما فيها تلك المؤسسات التي تقودها النساء المشتغلات بالأعمال الحرة، مثل الارتباط بالأسواق، وفرص العمل الجديدة، وتعزيز الشمول المالي. وفي الوقت نفسه، قال المشاركون إنّهم يدركون المخاطر المحتملة الناجمة عن أوجه التقدم السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا، مثل تطور الفجوات الرقمية إلى فجوات تنموية أكبر بكثير، وذلك بسبب التوزيع غير المتساوي لإمكانية الحصول على التكنولوجيا الرقمية وتكييفها بين البلدان وداخلها. ويمكن أن يشكل الاستغلال التجاري للتكنولوجيا عقبة أمام انتشار الابتكارات على نطاق واسع، ولا سيما في البلدان النامية الصغيرة.

٧٧ - والتشغيل الآلي المدفوع بالتكنولوجيا يمكن أن يُهدّد أيضا الأمن الوظيفي، وهو قد يقوض معايير العمل عن طريق زيادة قوة اقتصاد الوظائف المؤقتة. ورغم الإقرار باحتمال وقوع اضطرابات في سوق العمل، فإنّ مشاركين كُثر أعربوا عن تفاؤل إزاء احتمال إنشاء فرص عمل جديدة ومختلفة تمشيا مع

الثورات التكنولوجية السابقة. لذلك، فإنّ السياسات الوطنية ضرورية لتحديد اتجاه التغير التكنولوجي السريع من أجل إنتاج منافع اقتصادية واجتماعية شاملة للجميع. وفيما يتعلق بالتحدي المتمثل في ''هجرة ذوي الكفاءة'' من البلدان النامية، اقتُرح تعزيز الدعم الدولي المقدم للتعليم العالي في البلدان النامية. وإضافةً إلى ذلك، قيل إنّه بالإمكان دعم التقدم المحرز في هذا المجال عن طريق زيادة الاستثمار في البحث والتطوير، وتخصيص حصة أكبر من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وبناء القدرات.

اجتماع المائدة المستديرة دال: التعاون الإنمائي الدولي

٧٨ - سيظل للتعاون الإنمائي الدولي دور رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أُقِرّ بالأهمية الخاصة التي تتسم بها المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا، حيث تشكل في أغلب الأحيان نسبة كبيرة من الموارد المالية للبلد. وبالنظر إلى حجم الفجوة التمويلية الماثلة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى محدودية المساعدة الإنمائية الرسمية، ثمة حاجة إلى استراتيجيات متكاملة لتعبئة الموارد المحلية والتمويل الخاص. ويمكن أن يكون التمويل المختلط فعالا ولكنه ليس مناسبا في جميع السياقات. لذلك، لا بد من تعزيز قاعدة الأدلة، ومواصلة العمل على جمع البيانات المتعلقة بهذا التمويل. والعمل يجري على وضع منهجية للإحاطة بجميع التدفقات الواردة من جميع مقدمي التمويل، بصرف النظر عن مستويات اليُسر في توفير هذه التدفقات.

٧٩ - والحد من إمكانية الحصول على التمويل الميسر، بعد الرفع من قائمة أقل البلدان نموا، ورد ذكره باعتباره مصدر قلق. ورأى البعض أن هذه العملية لا يسبقها تمهيد كافٍ، ونودِي بكفالة ألا تفقد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية. وأشار المشاركون أيضا إلى المسائل المتعلقة بالتحديات الماثلة أمام إمكانية الحصول على تمويل ميسر في ظلّ ''فخ البلدان المتوسطة الدخل''، وتحقيق النمو الاقتصادي في خضم ارتفاع معدلات الفقر، والنمو الاقتصادي ضمن سياقات السياسة والحكم الضعيفين. وأفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأنها تعمل على تطوير منهجيات لإعادة تفعيل المساعدة الإنمائية الرسمية نتيجة لعوامل هيكلية، وأشارت إلى ضرورة اتخاذ تدابير منفصلة إزاء البلدان التي رُفعت من القائمة ولكنها تواجه أحداثا جِساما تستلزم حصولها على المساعدة الإنمائية الرسمية.

اجتماع المائدة المستديرة هاء: قضايا الديون والمسائل المتعلقة بالنظم

٨٠ - أُعرب عن قلق مشترك إزاء سرعة ارتفاع مستويات الدين في الكثير من البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة. وقيل إنّ التمويل بالاقتراض أتاح الفرصة لتنفيذ استثمارات في البنية التحتية وغير ذلك من الاستثمارات الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. غير أن تصاعد مستويات الدين، ولا سيما من المصادر الخاصة والاعتيادية، جعل العديد من البلدان النامية عرضة لمظاهر التدهور التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، مثل تزايد أسعار الفائدة. وتسهم الكوارث المتصلة بالمناخ أيضا في زيادة قابلية التأثر بتبعات الديون في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أنّ الأمر قد ينتهي بديون الشركات في العديد من الاقتصادات الناشئة إلى أن تهدد في نهاية المطاف الميزانيات العمومية، فضلا عن التسبب في فقدان الزخم حول الإصلاح التنظيمي للقطاع المالي.

٨١ - ونوقشت عدة خيارات للاستجابة على صعيد السياسات. وقيل إنّ هناك حاجة مستمرة إلى إتاحة التمويل الميسر الشروط، وزيادة تعبئة الموارد المحلية، وزيادة الشفافية، وتحسين فهم قابلية التأثر

بتبعات الديون. وقد تحسنت استجابة المجتمع الدولي للكوارث، غير أنه يلزم إحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بالتأهب. ففي ميدان الاستجابات اللاحقة لوقوع الكوارث، أدى كل من المبادرات الخاصة والعامة، مثل الآليات التي تتيح صرف الأموال بسرعة، والتأمين القائم على مؤشرات، إلى تحسين الاستجابة للكوارث. وهناك إمكانات هائلة تنطوي عليها صكوك الديون الحكومية المشروطة، التي تعدل متطلبات خدمة الدين أو تؤخرها استجابةً لحالة محددة مسبقا. وفي الوقت نفسه، يجب الاعتراف بأن هذه الصكوك لن تكون كافية لمعالجة أزمة الملاءة المالية. فلا تزال هناك ثغرات في الهيكل الدولي الذي يتعامل مع مسألة تسوية الديون السيادية. وفي غياب توافق آراء سياسي بشأن إنشاء آلية قائمة على المعاهدات، حدث تقدم في إدخال تحسينات على التنسيق بين الدائنين الرسميين، وعلى النُهُج القائمة على آليات السوق وعلى القوانين غير الملزمة. وطُرح اقتراح آخر أثناء المناقشة يتمثل في إنشاء مبادرة إقليمية لتخفيف أعباء الديون في منطقة شرق البحر الكاريبي، مع الاستفادة من الخبرة المكتسبة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

مناقشة على مستوى الخبراء: تشجيع الاستثمار الأجنبي الموجه إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

٨٢ - ركزت المناقشة على التزام المجتمع الدولي، الوارد في خطة عمل أديس أبابا، بتعزيز أنظمة تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. فهناك عقبات كثيرة تحد من توجيه الاستثمارات في أقل البلدان نموا، منها ضعف البنية التحتية وعدم توافر المناخ المواتي للاستثمار، وغياب القدرات. ورغم الحاجة المستمرة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، لا يزال هذا الاستثمار يتجاهل هذه البلدان. وذُكر التمويل المختلط بوصفه أداة لتحفيز الاستثمار؛ غير أنه يتركز في الغالب في البلدان المتوسطة الدخل وهناك شكوك حول مدى صلاحيته للتطبيق في سياقات متنوعة.

٨٣ - واتُفق على أن كل من الاستقرار السياسي والأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية القوية يعد أداة فعالة لتشجيع الاستثمارات. وقيل إنّ القانون المحلي ينبغي أن يظل هو المصدر الأساسي لكفالة السلوك المسؤول في الأعمال التجارية، ولكنّ القواعد الدولية المتعلقة بسلوك المستثمر يمكن أن تكمل الأطر القانونية المحلية، مثل القواعد التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأُشير إلى أن القدرات القانونية في هذه المجالات لها أيضا أهمية بالغة، لا سيما في سياق المرحلة الانتقالية التي تمر بها أقل البلدان نمواً في طريقها نحو الرفع من القائمة. وسُلّط الضوء على برنامج دعم الاستثمارات لصالح أقل البلدان نمواً باعتباره شراكة مفيدة بين القطاعين العام والخاص.

٨٤ - ونوقشت خيارات سياساتية محددة مع ما يتعبها من إجراءات يمكن اتخاذها على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، يمكن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بإيجاد نظم إيكولوجية للاستثمار والإنتاجية وريادة الأعمال، بما في ذلك من خلال تطوير البنية التحتية وشبكات النقل، فضلا عن إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية. ويمكن لوكالات الاستثمار الخاصة أيضا أن تؤدي دورا رئيسيا بتوفير مراكز خدمات جامعة تتيح في مكان واحد الوصول إلى المعلومات وتسجيل الأعمال التجارية والحصول على خدمات الاتصال اللازمة للمشاريع المشتركة. وتكتسي الإصلاحات الاستثمارية اللازمة لخفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية أهمية شديدة في هذا الصدد.

مناقشة على مستوى الخبراء: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٨٥ - جذور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة راسخة بعمق في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، ولكن ينبغي تكثيف الجهود للتغلب على أوجه عدم المساواة بين الجنسين المستمرة ضمن مجموعة واسعة من المجالات، منها عدم المساواة في الأجور، والتمييز في الوظائف، والعمل غير مدفوع الأجر، وزيادة احتمال تشغيل النساء في الاقتصاد غير الرسمي أو غير المنظم. وكثيراً ما يؤدي التقليص المستمر للإنفاق العام في العديد من البلدان إلى تآكل الخدمات العامة وتدابير الحماية الاجتماعية، التي تعتمد عليها النساء غالبا، بما في ذلك الصحة والتعليم وخدمات رعاية الأطفال.

٨٦ - ويمكن للتدرج في زيادة الضرائب أن يسهم في المساواة وتدعم الاستثمارات في البنية التحتية البالغة الأهمية لتمكين المرأة. وأُشير إلى أن النظم الضريبية في مختلف أنحاء العالم أُنشئت وفق الاقتصاد القائم على الأدوار التقليدية لكلا الجنسين، والذي لم يعد يفي بالغرض. وبصفة محددة، تطورت الأنظمة الضريبية تاريخيا تمشيا مع فكرة أن المرأة تؤدي عملا غير مدفوع الأجر وأن شؤونها المالية يمكن أن تندرج ضمن الحيز المالي لزوجها كجزء منه. وقيل إنه لم يتم حتى الآن إصلاح معظم الأنظمة الضريبية المحلية لإزالة الظلم المنهجي تجاه المرأة، كما أن تزايد أهمية ضريبة القيمة المضافة في العديد من البلدان له آثار عكسية على النساء الفقيرات. وبالإضافة إلى ذلك، يقلّل التهرب من دفع الضرائب وتجنبها من الأموال التي يمكن استخدامها لتعزيز أهداف التنمية المستدامة ويغذيان عدم المساواة.

٨٧ - وإلى جانب المسائل الضريبية، شملت النُهج السياساتية لمعالجة التحديات المرتبطة بعدم المساواة بين الجنسين إنشاءَ أطر قانونية جعلت اتخاذ إجراءات إيجابية لتمكين المرأة من صميم اهتماماتها. فعلى سبيل المثال، يمكن للتخطيط العام والميزانيات إدماج المنظور الجنساني، وقد سُلط الضوء على الأهمية المتزايدة لهذه المسألة بترقية الغاية ج للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة باعتماد سياسات لتمكين المرأة، مؤخرا من مؤشرات المستوى ٣ إلى مؤشرات المستوى ٢. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون السياسات العامة كلها متسقة مع هدف تعزيز المساواة بين الجنسين. ومن الأهمية بمكان تعزيز إدماج المرأة في النظم الاقتصادية والمالية، بما في ذلك من خلال الاستثمار في الشمول والتدريب الماليين، فضلا عن المشاركة في التعاونيات.

تاسعا - مناقشة عامة

٨٨ - أبلغت دول أعضاء كثيرة عن التقدم الذي أحرزته في إدماج أهداف التنمية المستدامة بالكامل في خطط التنمية والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية. وظهر اتفاق واسع النطاق على أن الموارد المحلية، المعبأة من خلال التزام وطني قوي، لها أهمية بالغة، ولكنّ تأثيرها سيكون محدودا بدون تهيئة بيئة مؤاتية عالمية محسنة وإقامة شراكة عالمية لأغراض التنمية المستدامة. وأشار بعض البلدان النامية إلى التحديات الجديدة التي نشأت نتيجة لابتكارات مثل الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية، وغير ذلك من التكنولوجيات السريعة التطور التي لم تتضح بعد آثارها على البلدان النامية (مثل الذكاء الاصطناعي). وتبرز هذه الاتجاهات أهمية التعاون الدولي وبناء القدرات في هذه المجالات السريعة التغير وأثرهما على النظم الاقتصادية والمالية.

٨٩ - وتكررت الدعوة إلى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ورغم حدوث اتفاق واسع النطاق على أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل جزءا لا يتجزأ من تمويل أهداف التنمية المستدامة، شدد بعض البلدان على الحاجة إلى التنويع باتباع نُهج ''أكثر شمولاً'' في مجال التمويل وإلى النظر في كامل وسائل التنفيذ.

٩٠ - وشُدد بقوة على ضرورة إيلاء اهتمام محدد الأهداف واتباع نُهج محددة الأهداف فيما يتعلق بتقديم التمويل وتعبئة الموارد لصالح البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وذلك بما يتسق مع ما يواجهه كل منها من تحديات. وأكدت أقل البلدان نموا قلقها إزاء ضعف اتجاهات النمو في العديد من هذه البلدان، مما أخرجها عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وإزاء الاتجاهات ذات الصلة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث لم يتم الوفاء بنسبة ٠,٢ في المائة التي تم الالتزام بها لهذه المساعدات. ولا بد من تحسين الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا وهي تقترب من العتبة التي يرفع عندها اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا. ودعت الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مراجعة معايير الأهلية للتمويل الميسر الشروط وذلك بالاستناد إلى معايير من بينها شدة الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة كل عام. وأشارت هذه الدول إلى أنه لم يعد من الملائم استخدام مستوى الدخل الإجمالي كمقياس، ورحبت بالجهود التي تبذلها بعض المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للابتكار في هذا المجال. وسلطت الدول المتأثرة بالنزاعات الضوء على الحاجة إلى اتباع نُهج مراعية أكثر للنزاعات والتعقيدات، تكون قادرة على مد يد العون، بما في ذلك من خلال تقديم ضمانات المخاطر، من أجل تشجيع الاستثمارات المالية الخاصة. وأبلغت البلدان متوسطة الدخل أيضا عن التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وذلك بسبب تزايد عدم المساواة على الرغم من التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وصعوبة الوصول إلى رأس المال الطويل الأجل لتمويل أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بالنسبة للبلدان التي رفعت مؤخرا من قائمة أقل البلدان نموا. ولا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكملا للتعاون الإنمائي التقليدي وليس بديلا عنه.

٩١ - ونشأت شواغل بشأن تأثير تغير المناخ على التنمية المستدامة والروابط بينه وبين التقدم في تمويل التنمية. ونظراً للتحوّل المطلوب في مجال تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، أعرب بعض الدول عن رغبته في إيلاء المزيد من الاهتمام لهذا الموضوع ضمن سياق المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية. وشددت دول أخرى على أن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ له أهمية قصوى، وينبغي أن يعامل باعتباره مصدرا إضافيا للتمويل إلى جانب التدفقات الأخرى لتمويل التنمية.

٩٢ - واعترفت الدول الأعضاء بدور القطاع الخاص باعتباره شريكا أساسيا في التنمية المستدامة. وأُشير إلى أنّ المناقشات يجب أن تنتقل بصورة عاجلة من التّساؤل عمّا إذا يمكن تعبئة التمويل الخاص إلى التساؤل حول كيفية جذب هذا التمويل إلى حيث تشتد الحاجة إليه. ورحب العديد من الوفود بالتأكيد على ضرورة تحويل الحوافز من الاستثمار القصير الأجل إلى الاستثمار المستدام الطويل الأجل. وأبلغت البلدان عن جهودها الرامية إلى تحسين البيئات المحلية المواتية للاستثمار الخاص، بما في ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتطبيق المعايير والأطر الخاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة. وسُلط الضوء أيضا على التمويل الابتكاري بوصفه أداة هامة. وفي الوقت نفسه، نبّهت الدول الأعضاء إلى ضرورة ضمان التوازن اللازم بين دور التمويل العام في التنمية المستدامة ودور التمويل الخاص فيها.

٩٣ - وشُدد أيضا على ضرورة إيلاء مسألة بناء القدرات أهمية محورية عند وضع الاستراتيجيات المتوسطة الأجل لتعبئة الموارد، ضمن إطار نهج كلي للتنمية المستدامة. وحُددت الميزنة المراعية للمنظور الجنساني باعتبارها مجالا محتملا لبذل المزيد من الجهود.

٩٤ - ودُعي بقوة إلى تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية والمالية. وأوصى بعض الدول الأعضاء برفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة حكومية دولية تضم خبراء. ورُحب بمنتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية باعتباره نهجا مفيدا ومنسقا لدعم النظم الضريبية.

٩٥ - وسلط معظم الدول الأعضاء الضوء بوضوح على دور التجارة الدولية الهام في خدمة التنمية ودورها باعتبارها وسيلة هامة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وبصفة عامة، أكدت الدول الأعضاء على أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأعربت في الوقت نفسه عن قلقها إزاء وجود نزعة متنامية نحو الخطابات والتدابير الحمائية الانفرادية. وبعد الإشارة إلى اتجاه حصة أقل البلدان نمواً من التجارة العالمية نحو التناقص منذ عام ٢٠١١، قيل إن أوجه العجز المتنامية في الميزان التجاري في هذه البلدان يمكن عكس مسارها وذلك بالموازاة مع توجيه المعونة لصالح التجارة بشكل أفضل. وذكّرت الدول الأعضاء بخطر تجدد دورة أزمات الديون. وكانت هناك دعوة إلى تجديد الجهود الدولية الرامية إلى زيادة القدرة على تحمل الديون.

٩٦ - وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للميسرين المشاركين (جامايكا والبرتغال) على ما بذلاه من جهود في تيسير إعداد الوثيقة الختامية التوافقية للمنتدى. ورحبت الدول بالعمل الذي اضطلعت به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية واعتبرت هذا العمل بمثابة جهد تنسيقي فعال، وأثنى الكثيرون على تحليلاتها وتوصياتها واعتبروها أساسا جيدا لقياس التقدم المحرز ولمعالجة الثغرات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

عاشرا - عرض الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي واعتمادها

٩٧ - توجّهت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالشكر إلى السيد كورتيناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة، والسيد فرانسيسكو دوارتي لوبيز، الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، على تيسير الوصول بالمفاوضات إلى خاتمة ناجحة. وعرض السفير لوبيز، باسم الميسرين، الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. واعتُمدت الوثيقة الختامية بتوافق الآراء. وأوضحت مجموعة الـ ٧٧ والصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وسويسرا والمكسيك مواقفها عند اعتماد الوثيقة.

حادي عشر - اختتام المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية

٩٨ - اعتمد المنتدى بتوافق الآراء تقريره (E/FFDF/2018/3) الذي يتضمن الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. وأعلنت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن اختتام أعمال منتدى عام ٢٠١٨.